المفوضية الأوروبية **الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية**

بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015

تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق

مراجعة السياسة الأوروبية للجوار

1. المقدمة

أُطلقت السياسة الأوروبية للجوار في عام 2004 للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي وتعزيزه للاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بهذه الأهداف، لكن الأحداث في الأعوام الأخيرة أظهرت الحاجة لمقاربة جديدة ولإعادة تحديد الأولويات وإدخال طرق عمل جديدة.

خلال 12 عاماً مضت، حصلت تغييرات جذرية في عدد كبير من البلدان المحيطة بالاتحاد الأوروبي. وقد سجلت بعض التطورات الإيجابية، حيث بادر الفاعلون المحليون إلى إطلاق إصلاحات بهدف الوصول إلى حكم القانون، والعدالة الاجتماعية، وتعزيز المساءلة. ومن الأمثلة على ذلك نيل اللجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس جائزة نوبل للسلام. في الوقت نفسه، أدت النزاعات، وتصاعد التطرف والإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الأخرى التي يواجهها القانون الدولي، والاضطرابات الاقتصادية إلى تدفقات كبيرة للمهاجرين خلفت تداعياتها في مختلف أنحاء شمال إفريقيا والشرق الأوسط، على إثر الانتفاضات العربية وتصاعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش". وفي الشرق، أدّت سياسة روسية أكثر تصلباً إلى انتهاك سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. وما زالت النزاعات التي طال أمدها تعوق التنمية في المنطقة.

في الوقت نفسه، كان التركيز كبيراً على ترابط الاتحاد الأوروبي مع جيرانه. وتصل أعداد متزايدة من اللاجئين إلى حدود الاتحاد الأوروبي طلباً لمستقبل أكثر أماناً. وأبرزت أزمات الطاقة حاجة الاتحاد الأوروبي للعمل مع جيرانه على أمن الطاقة، بما في ذلك تنويع مصادر الطاقة ومساراتها ومورديها. كما وقعت أعمال إرهابية أثّرت في الاتحاد الأوروبي وجواره، من بينها الهجمات الإرهابية الشائنة الأخيرة في باريس في 13 تشرين الثاني 2015.

تهدف هذه المراجعة الحالية للسياسة الأوروبية للجوار إلى اقتراح طريقة لبناء الاتحاد الأوروبي وجيرانه شراكات أكثر فاعلية في الجوار. لذلك سيركز الاتحاد الأوروبي على مصالحه التي تتضمن تعزيز القيم العالمية. ويرتكز استقرار الاتحاد الأوروبي نفسه على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والانفتاح الاقتصادي، وستجعل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ترسيخ الاستقرار أولويتها السياسية الرئيسية خلال الولاية الحالية للمفوضية الأوروبية.

وسيشكل التمييز والتبني المشترك المتزايد السمة المميزة للسياسة الأوروبية للجوار الجديدة، إقراراً بأن الشركاء لا يتوقون جميعهم للامتثال لقواعد الاتحاد الأوروبي ومعاييره، وبما يعكس رغبات كل بلد في ما يتعلق بطبيعة شراكته مع الاتحاد الأوروبي ونطاقها.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يجد وحده الحلول للتحديات الكثيرة التي تواجهها المنطقة، وثمة ضوابط مفروضة على تأثيره، لكن السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ستؤدي دوراً في إيجاد الظروف للتطور الإيجابي.

وتضمنت المراجعة التي اقترحها رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر بناء على طلب الدول الأعضاء في الاتحاد أكثر من 250 مساهمة من الدول الأعضاء، والحكومات الشريكة، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية، والشركاء الاجتماعيين، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، ومؤسسات التفكير، والأوساط الأكاديمية، وأطراف أخرى، مما يؤكد على ضرورة إحداث تغيير في السياسة الأوروبية للجوار لناحية المحتوى والمنهجية على السواء.

لقد أظهرت الاستشارات العامة بأنه في حين أن عرض توثيق العلاقة مع الاتحاد الأوروبي للبلدان التي أجرت إصلاحات حوكمة قد حفز التغيير في بعض البلدان، فقد اعتبر شركاء آخرون الممارسة والسياسة الحاليتين ملزمتين جداً ولا تعكسان تطلعاتهم بالقدر الكافي. كما بينت الاستشارات ضرورة تعزيز التبني والمسؤولية من جانب الشركاء والاتحاد الأوروبي على السواء، والتركيز بصورة أكبر وأكثر صلة على هذا التعاون، والسعي إلى المزيد من المرونة لتمكين الاتحاد الأوروبي وشركائه من تلبية الاحتياجات والظروف المتغيرة أكثر من أي وقت مضى.

وسجري العمل على طرق أكثر فاعلية لتعزيز الحكم الديمقراطي والقابل للمساءلة والرشيد، فضلاً عن دعم الإصلاح القضائي حيث يبرز التزام مشترك بحكم القانون والحقوق الأساسية. ويجري التشديد على الأسواق المفتوحة والنمو، والتنمية الاقتصادية الشاملة، ولاسيما الآفاق للشباب، كأساس لاستقرار المجتمعات في الجوار. وسيولي الاتحاد الأوروبي والشركاء على السواء اهتماماً أكبر بأمن الطاقة والعمل على مسائل المناخ.

إلى ذلك، سيجري التركيز أيضاً على تعزيز العمل مع الشركاء في شأن إصلاح قطاع الأمن، والحد من النزاعات، وسياسات مكافحة الإرهاب والتطرف، تماشياً مع مندرجات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في باريس في 13 تشرين الثاني 2015، تبرز الحاجة أكثر من أي وقت مضى لتكثيف التعاون مع جيراننا في هذه المجالات. ويعتبر التنقل الآمن والقانوني ومعالجة مسائل الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريبهم من الأولويات أيضاً.

ستسعى السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى اعتماد الأدوات والموارد المتوفرة بشكل أكثر تلاؤماً ومرونة. علاوة على ذلك، سيكون من المهم السعي إلى مشاركة أكبر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إعادة تفعيل العمل مع جيراننا. في الموازاة، سيكون الهدف المنشود التوصل إلى التزام أعمق مع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين.

وعلى المستوى الإقليمي، سيتم تعزيز الشراكة الشرقية بما يتماشى مع الالتزامات التي حددتها قمة ريغا في عام 2015. ويمكن أن يؤدي الاتحاد من أجل المتوسط دوراً معززاً في دعم التعاون بين بلدان الجوار الجنوبي. وستسعى السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى إشراك أطراف إقليمية أخرى خارج الجوار وحيثما يكون مناسباً لمواجهة التحديات الإقليمية.

وشكل اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها والدعم القوي من الاتحاد الأوروبي لتنفيذها إطار عمل سياسي تحولي جديد نعمل بواسطته مع شركائنا. بالإضافة إلى ذلك، جرى تنسيق هذه المراجعة بشكل وثيق كجزء من العمل الأوسع نطاقاً على الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية.

وبفضل هذه التدابير وتدابير أخرى، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز السياسة الأوروبية للجوار كإطار للعلاقات مع جميع الشركاء في المستقبل.

2. ترسيخ الاستقرار في الجوار

السياسة الأوروبية للجوار التزام طويل الأمد مع جيران الاتحاد الأوروبي ولكن عليها أيضاً أن تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. فخلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، يتمثل التحدي الأكثر إلحاحاً في العديد من مناطق الجوار في

ترسيخ الاستقرار. وتكمن أسباب عدم الاستقرار غالباً خارج إطار الأمن وحده. وستسعى مقاربة الاتحاد الأوروبي إلى معالجة شاملة لمصادر عدم الاستقرار عبر القطاعات. ويمكن أن يكون الفقر، وعدم المساواة، والشعور بالظلم، والفساد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة والنقص في الفرص، لاسيما للشباب، أسباباً لعدم الاستقرار، مما يزيد من قابلية التعرض للتطرف. وستبذل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة جهوداً حثيثة لدعم الاقتصادات وتحسين الآفاق للسكان المحليين. ويجب أن تساهم السياسة في جعل البلدان الشريكة أماكن يرغب فيها الناس في بناء مستقبلهم، وأن تساعد على معالجة تنقل الأشخاص الخارجة عن نطاق السيطرة.

في أثناء الاستشارات العامة، شدّد عدد كبير من الجهات المعنية بما فيها العديد من البلدان الشريكة على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي عمله مع الشركاء في قطاع الأمن. وكما هي الحال في المجالات الأخرى، ستقدم السياسة الأوروبية للجوار التي تمت مراجعتها مقاربة مخصصة للتعاون في المسائل الأمنية، وستضمن بفاعلية أن تأخذ مشاركتنا الشاملة في اعتبارها النزاعات وتمتثل بالكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتهدف السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى العمل على الحد من النزاعات من خلال الإنذار المبكر، فضلاً عن التدابير الوقائية الأولية، وتعزيز قدرة الشركاء في هذا الإطار. وتسعى التدابير المحددة في هذا التقرير المشترك إلى توفير طرق لتعزيز قدرة شركاء الاتحاد الأوروبي على التكيف مع الضغوط الخارجية ومواجهتها وقدرتهم على القيام بخياراتهم السيادية.

3. جوار أقوى، شراكات أقوى

طرحت الاستشارات أسئلة بعيدة المدى حول ما إذا كان يجب أن تستمر السياسة الأوروبية للجوار وبأي شكل. وكان هناك إجماع على أن:

- لشركائنا تطلعات مختلفة: يجب أن تعكس علاقاتنا هذا الأمر بشكل أكبر
- يجب أن تعكس السياسة الأوروبية للجوار مصالحنا ومصالح شركائنا
- يجب أن تكون الشراكات أكثر تركيزاً على عدد أقل من الأولويات
- يجب أن تؤدي الدول الأعضاء دوراً أكبر في السياسة الأوروبية للجوار
- يجب تعزيز التبني والمسؤولية لدى الشركاء

أعرب المشاركون في الاستشارات الخاصة بالسياسة الأوروبية للجوار بغالبيتهم عن رغبتهم باعتماد إطار سياسة مشترك للجوارين الشرقي والجنوبي. لكن كان ثمة طلب واضح للتغيير مع شراكات مخصصة أكثر ومتميزة أكثر بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك في الجوار، بما يعكس مختلف الطموحات والقدرات والمصالح.

وحيث يرغب شريك في تعميق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على أساس القيم المشتركة، سيجري تطوير العمل على أساس القاعدة الحالية. واختارت جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا مسار الشراكة السياسية والتكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات شراكة/مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة جديدة، بينما يستفيد المغرب من وضعية متقدمة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي، وتتمتع تونس بشراكة متميزة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير العلاقات مع هؤلاء الشركاء وتعظيم

المنافع للطرفين في كل من هذه الاتفاقيات. ولدعم هذه الشراكات، يتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة فرص الحوار السياسي على المستوى الوزاري مع هؤلاء الشركاء.

يقترح الاتحاد الأوروبي مباشرة مرحلة جديدة من العمل مع الشركاء في عام 2016، إذ إنه سيستشيرهم في شأن الطبيعة المستقبلية للشراكة ومحور تركيزها. ومن المتوقع بروز أنماط مختلفة من العلاقات، بما يسمح بحس أكبر بالتبني والمسؤولية من الطرفين. والاتحاد الأوروبي مستعد لمناقشة احتمال وضع أولويات شراكة جديدة بصورة مشتركة، مما قد يجعل كل شراكة متمحورة أكثر حول المصالح المشتركة التي يحددها الطرفان معاً.

لقد كانت المقاربة المرتكزة على الحوافز ("المزيد للمزيد") ناجحة في دعم الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد، والديمقراطية، وحكم القانون وحقوق الإنسان، حيث يلتزم الشركاء بهذه الإصلاحات. غير أنه ثبت أن الحوافز لم تكن كافية لإيجاد التزام بالإصلاح في غياب إرادة سياسية. وفي هذه الحالات، سينظر الاتحاد الأوروبي في طرق أكثر فاعلية لدعم الإصلاحات الأساسية مع الشركاء، بما في ذلك من خلال العمل مع الفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

ولن يكون هناك بعد اليوم مجموعة واحدة من تقارير تقدم العمل لجميع البلدان في وقت متزامن. وسيسعى الاتحاد الأوروبي عوضاً عن ذلك إلى تطوير أسلوب تقييم جديد يركز تحديداً على تحقيق الأهداف المتفق عليها مع الشركاء. وسيجري توقيت هذه التقارير بشكل يجعلها تؤمن أساساً لتبادل سياسي لوجهات النظر في الاجتماعات العالية المستوى مع البلدان الشريكة، على غرار مجالس الشراكة/التعاون. وبالنسبة إلى الشركاء الذين يفضلون التركيز على عدد أقل وأكثر تحديداً من المبادرات الاستراتيجية، سيتم تعديل إطار إعداد التقارير ليعكس محاور التركيز الجديدة. وبالإضافة إلى التقارير الخاصة بالبلدان، ستقيم تقارير منتظمة التطورات في الجوار وستتضمن العناصر المطلوبة بموجب النظام الخاص بآلية الجوار الأوروبية، بما في ذلك معلومات عن الحريات الأساسية، وحكم القانون، والمساواة بين الجنسين، ومسائل حقوق الإنسان.

ويجب أن تكون السياسة الأوروبية للجوار الجديدة محور تركيز جهد أكثر تماسكاً يبذله الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ويكون الاتحاد الأوروبي أكثر نفوذاً عندما يتحد في اعتماد مقاربة مشتركة ويوصل رسالة واحدة، ويعطي الشركاء منافع أكبر عندما يستخدم موارده بطريقة استراتيجية ومنسقة جيداً. لذلك وإلى جانب النقاشات مع الشركاء، سيؤدي المجلس والدول الأعضاء دوراً أكبر في تحديد الأولويات ودعم تنفيذها. وسيتضمن هذا البرمجة المشتركة. وستدعى الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدورها كشريك رائد في بعض المبادرات أو لمواكبة بعض الجهود الإصلاحية.

وستُبقي المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق على اطلاع منتظم على تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار الجديدة.

4. الحكم الرشيد والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان

أكدت الاستشارات الرأي السائد بقوة بأنه على الاتحاد الأوروبي المحافظة على القيم العالمية وتعزيزها من خلال السياسة الأوروبية للجوار. كما أكدت على أن الطرق المستخدمة حالياً يعتبرها البعض غير فاعلة وآخرون عقبات أمام الشراكة المتساوية.

- يلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم الحكم الرشيد والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان

- ستبحث السياسة الأوروبية للجوار عن طرق أكثر فاعلية لدعم الإصلاحات مع كل شريك في نماذج متفق عليها بصورة متبادلة
- ستقوم السياسة الأوروبية للجوار بالمزيد لدعم المجتمع المدني

سيبقى ضمان حكم القانون والأنظمة القضائية المستقلة والتي تتمتع بالكفاءة أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. فهي أساسية للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لإيجاد الثقة في مؤسسات الدولة وتوفير اليقين القانوني. وسيبقى النظام القضائي المستقل والشفاف وغير المتحيز والمتحرر من النفوذ السياسي والذي يضمن الوصول المتساوي إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، والتطبيق الكامل للقانون هدفاً للاتحاد الأوروبي مع جميع شركائه. وتعتبر الإدارة العامة القابلة للمساءلة على المستويين المركزي والمحلي أساسية للحوكمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. لذلك فإن إصلاح الإدارة العامة أساسي. ويتضمن هذا تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمستقلة، وتطوير السلطات المحلية والإقليمية، وعدم تسييس الخدمة العامة، وتطوير الحكومة الإلكترونية وتعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسيتين. وسيدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً العمل على تحسين قدرة الشركاء على تطوير السياسة، وتقديم الخدمة وإدارة المالية العامة، ودعم عمل البرلمانات الوطنية.

ويجب تطبيق تدابير مكافحة الفساد من الناحية الوقائية في الغالب في ما يتعلق بالمشتريات العامة الواسعة النطاق، ومشاريع الخصخصة (إعادة الخصخصة)، وإصلاح الشركات المملوكة من الدولة/المراقبة أو المجالات المشابهة حيث تكون قابلية التعرض للفساد مرتفعة، بما في ذلك من خلال دعم الدور الرئيسي للمجتمع المدني.

وسيستمر الاتحاد الأوروبي في العمل مع الحكومات الشريكة والمجتمع المدني والمواطنين على حقوق الإنسان والمسائل المرتبطة بالديمقراطية، بما في ذلك الإجراءات الانتخابية، كما تنص عليها معاهدة الاتحاد الأوروبي وخطة عمل الاتحاد الأوروبي على حقوق الإنسان والديمقراطية. وسنعزز شمولية حقوق الإنسان وعدم قابلية تجزئتها والدفاع عنها في الداخل ومن خلال الشراكات مع البلدان من جميع المناطق.

سيعمل الاتحاد الأوروبي مع جميع الشركاء في إطار حوار شامل في شأن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية، بما في ذلك على المجالات التي قد تختلف فيها التجارب. وستستمر حقوق الإنسان والديمقراطية على جدول أعمال حوارنا السياسي مع جميع الشركاء في أطر متفق عليها بصورة مشتركة. وسيجري تقديم الدعم لمنتديات المجتمع المدني.

إلى ذلك، سيجري إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة العمل الجندرية للاتحاد الأوروبي 2016–2020[1]، والتي يجب أن ترتكز عليها برمجة آليات الجوار الأوروبية، ولدعم شركاء السياسة الأوروبية للجوار في الوفاء بالتزاماتهم حيال المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء، بما يتلاءم أيضاً مع الأجندة العالمية 2030. وسيجري التركيز أيضاً على ضمان السلامة الجسدية والنفسية للفتيات والنساء، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتمكين النساء والفتيات، ووصولهن إلى العدالة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتعزيز صوتهن ومشاركتهن السياسية وتحقيق تحول في الثقافة المؤسسية للوفاء بهذه الالتزامات.

[1] خلاصات المجلس 15/13201، 26 تشرين الأول 2015

وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم قدرة المواطنين على مساءلة الحكومات وسيعمل على تحسين تعددية وسائل الإعلام المحلية واستقلاليتها واحترافيتها، مما يساعدها على العمل كمنتدى للنقاش العام ومحفز للتغيير في البلدان الشريكة. ويجب أيضاً دعم الإنترنت المفتوح والمجاني.

كما يجب دعم المجتمع المدني ما دون الوطني والوطني وما بين الإقليمي أكثر فأكثر، من خلال الوسائل المباشرة وعبر تسهيل مشاركة المنظمات الأخرى على السواء. وفي إمكان المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية الاضطلاع بدور مهم في هذا الإطار. ويتعين على الاتحاد الأوروبي دعم تطوير قدرات العاملين في المجتمع المدني وقيادته في الجوار، باستخدام برامج على غرار زمالات المجتمع المدني، إقراراً بالدور المهم للشباب في هذا الشأن.

وفي العديد من بلدان الجوار، تؤدي الهويات والتقاليد العرقية والدينية والثقافية دوراً أساسياً في ما يتعلق بطريقة عمل المجتمع. وخلال الاستشارات العامة، أشارت الجهات المعنية إلى هذه العوامل وطلب من الاتحاد الأوروبي أن يسمح بمزيد من التبني المشترك. لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة الوصول إلى أعضاء معنيين من المجتمع المدني بمعناه الأوسع وإلى الشركاء الاجتماعيين كذلك.

5. الأولويات المشتركة المقترحة للتعاون

5.1 التنمية الاقتصادية من أجل ترسيخ الاستقرار

أشار الشركاء المشاركون في الاستشارات إلى اهتمامهم الكبير بالاتحاد الأوروبي كشريك في التنمية الاقتصادية والتحديث، والاستثمار وتطوير خيارات العمل للشباب. وهذا مرتبط بالاهتمام القوي والمستمر بالتنقل واحتمالات السفر والعمل في الاتحاد الأوروبي.

يجب أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب مساهمة الاتحاد الأوروبي في تثبيت استقرار الجوار وبناء الشراكات.

ويعتبر تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار الضريبي ودعم الإصلاحات الهيكلية من أجل تحسين القدرة التنافسية والنمو الشامل والتنمية الاقتصادية من الأمور الأساسية لتطوير القدرة الاقتصادية لبلد معين على التكيف والتعافي. كما أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح الاقتصادي في الجوار أولويتان وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم، لاسيما من خلال عمليات المساعدة المالية الكلية. ويتعين على الاتحاد الأوروبي دعم بناء القدرات وفرص التدريب الجديدة للمساهمة في بناء جيل جديد من مسؤولي الإدارة العامة القادرين على الإدارة الفاعلة والشاملة لاقتصادات بلدانهم وتحقيق نتائج اجتماعية مستدامة. ويشكل تحديث الاقتصاد، وتحفيز الابتكار، واستحداث الوظائف وتعزيز المهارات ودعم التماسك الاقتصادي والاجتماعي وللأراضي من الأوجه الرئيسية الأخرى.

ويمكن استعمال بعض الأدوات الجديدة والكثير من الأدوات الحالية بفاعلية أكبر للمساهمة في إيجاد ظروف أفضل لاستحداث الوظائف والنمو. ويتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، لاسيما البنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بتنمية

القطاع الخاص والمبادرات التي تعزز النمو الشامل والعمالة وتحسن الظروف المعيشية للمواطنين. علاوة على ذلك، يجب تشجيع الخطوات الآيلة إلى تقوية الشراكات مع القطاع الخاص وتعزيز اعتماد المقاربات الابتكارية على غرار دمج الهبات والقروض كطريقة مهمة لحشد الموارد الإضافية وزيادة وقع مساعدة الاتحاد الأوروبي.

التجارة

أظهرت الاستشارات أن الوصول إلى السوق يبقى مسألى أساسية لكنها عكست شعوراً بأن المزيد من المرونة ضرورية في شأن الاتفاقيات التجارية.

- الهدف إيجاد منطقة اقتصادية مع من أبرموا اتفاقيات مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة
- اتفاقيات تجارة أخفّ وأكثر مرونة مع من لم يبرموا اتفاقيات مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة

كان تأمين الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي من الوسائل الرئيسية في تعزيز الازدهار في إطار السياسة الأوروبية للجوار حتى اليوم. واختار بعض الجيران مسار التكامل الاقتصادي الوثيق مع الاتحاد الأوروبي. وجرى إبرام ثلاث اتفاقيات مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة مع شركاء شرقيين (مع أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا) كجزء من اتفاقيات شراكة. وفي الجوار الجنوبي، يجري التفاوض على اتفاقية مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة واحدة (مع المغرب)، في حين أن المفاوضات مع تونس قد بدأت للتو. وسيدعم الاتحاد الأوروبي المفاوضات الجارية مع الشركاء في المتوسط الجنوبي، بما في ذلك من خلال مقاربة متميزة وتقدمية وغير متماثلة قائمة على الأولويات المتبادلة. وسيدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاحات المحلية للجيران التي تؤدي إلى تنفيذ اتفاقيات الشراكة/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة والاتفاقيات الثنائية الأخرى.

ويعتبر التنفيذ الكامل والفاعل لهذه الاتفاقيات أولوية أساسية لشركاء اتفاقيات الشراكة/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة. وسوف يحفز الإصلاحات والنمو المستدام. وكما تم الاتفاق في قمتي الشراكة الشرقية في فيلنيوس في عام 2013 وريغا في عام 2015، سيتيح تنفيذ اتفاقيات الشراكة/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة المترافق مع الإصلاحات تقارباً شاملاً للشركاء مع المعايير الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي ومعاييره. وسيؤدي هذا إلى التكامل الاقتصادي التدريجي للشركاء في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي وتالياً إلى نشوء منطقة اقتصادية. وتعتبر هذه الرؤية الطويلة الأمد الطموحة للتكامل الاقتصادي بين الشركاء المعنيين والاتحاد الأووربي أمراً مرغوباً فيه. كما أنها ستساهم في الهدف الطويل الأمد لقيام منطقة أوسع من الازدهار الاقتصادي على أساس قواعد منظمة التجارة العالمية والخيارات السيادية عبر أوروبا وخارجها.

إلا أن عدداً من الشركاء لا يرغب في الوقت الراهن في اعتماد هذا النموذج. وبالنسبة إلى من لا يرغبون في الدخول في مفاوضات خاصة باتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة، سنعمل معاً على تحديد بدائل جاذبة وواقعية لتشجيع التكامل وتعزيز علاقات التجارة والاستثمار التي تعكس المصالح المشتركة. وسيظهر الاتحاد الأوروبي مرونة أكبر حيث أمكن، ويقترح خيارات أخف، متجاوزاً الاتفاقيات التجارية الحالية التفضيلية أو غير التفضيلية لمن يختارون عدم الدخول في جميع القطاعات من البداية.

على سبيل المثال، تلحظ اتفاقيات الشراكة/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة احتمال توقيع اتفاقيات تقييم امتثال وقبول ستسمح بالتنقل الحر للمنتجات الصناعية في قطاعات محددة. كما يمكن أن تكون اتفاقيات الشراكة/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مناسبة لبلدان أخرى تشملها السياسة الأوروبية للجوار وتلحظ علاقاتها التعاقدية الحالية مع الاتحاد الأوروبي تقارباً في مجال الأنظمة الفنية والمعايير وتقييم الامتثال.

ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتشجيع التجارة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في السياسة الأوروبية للجوار والشركاء التجاريين.

التحديث الاقتصادي وروحية المبادرة

- دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى بيئة أعمال واستثمار أفضل
- دعم النمو من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- دعم النمو من خلال تحديث القطاعات الحالية والتنويع في قطاعات جديدة

سيدعم الاتحاد الأوروبي الشركاء في تحديث اقتصاداتهم لتحقيق نمو ذكي ومستدام من خلال الخوض في حوار اقتصادي واستشارات حول السياسة المتبعة وحشد المساعدات المالية. وسيعزز بيئة أعمال أفضل وإصلاحات ستسمح باستثمارات أكبر وبوظائف أكثر وأفضل. وسيركز الاتحاد الأوروبي أيضاً على دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعتبر المستحدث الأول للعمالة (وهو مدعوم أصلاً بموجب آلية اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة)، لاسيما من خلال العمل على تحسين الوصول إلى التمويل والمعلومات. ويجب تشجيع الإصلاحات الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (على غرار تطوير المهارات، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والمياه والصحة) ودعمها.

يعتبر البحث والعلوم والابتكار من الأمور الأساسية لاستحداث وظائف لائقة ومستدامة في الجوار، مما يحتم تشجيع تحديث الاقتصادات وتنويعها من خلال تسهيل المشاركة المتزايدة لبلدان الجوار في مبادرات الاتحاد الأوروبي، على غرار الشبكة الأوروبية للمؤسسات، وأفق 2020 وبرامج الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمؤسسات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والارتباط بـGÉANT ومن خلال تعزيز مفهوم "التخصص الذكي" كما هو مطور في السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي لتصميم استراتيجيات بحث وابتكار. ويجب تحفيز تطوير معرفة مشتركة ومساحة ابتكار بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الشرقيين والجنوبيين باستخدام دليل علمي لاستحداث وظائف مرتكزة على المعرفة واستقطاب المستثمرين إلى الأعمال الابتكارية في الاتحاد الأوروبي والجوار. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تنظيم ودمج الأولويات المشتركة للبحث والابتكار من خلال برامج مشتركة على غرار الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة المتوسط وانضمام الجيران إلى أفق 2020.

تشكل الزراعة مصدراً رئيسياً للوظائف في العديد من البلدان الشريكة ويتعين على الاتحاد الأوروبي متابعة دعم السياسات المستدامة والشاملة والاستثمار في تحديث القطاع، والتنويع إلى أنشطة توليد دخل أخرى في المناطق الريفية حيث يكون ذلك ضرورياً. وسيدعم الاتحاد الأوروبي اقتصاداً فاعلاً لناحية الموارد من خلال مواجهة التحديات البيئية على غرار تدهور المواد

الطبيعية والمنافسة عليها. وفي سياق مشابه، يتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً المساهمة في تطوير الاقتصادات البحرية مع العمل معاً للتوصل إلى رؤية مشتركة للاستخدام المستدام للبحار المشتركة.

ويجب تعزيز الدعم للاقتصاد الرقمي لمواءمة البيئات الرقمية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. وسيؤدي هذا إلى استحداث الوظائف والنمو والابتكار، مما يعود بفائدة خاصة على الشباب لناحية فرص التعليم والعمالة، محلياً أو خارجياً، ويسمح بالانطلاق في أعمال تتطلب رأس مال أولي منخفض.

العمالة والتوظيف: التركيز على الشباب

- التركيز على الوظائف والمهارات خصوصاً للشباب
- تعزيز دعم إيراسموس +
- تركيز جديد على التدريب المهني
- حوافز جديدة لتداول الأدمغة

في إمكان الاتحاد الأوروبي تحسين قابلية توظيف القوى العاملة المحلية والمساهمة في تركيز الجهود على تطوير المهارات والكفاءات واستحداث الفرص، لاسيما للشبان والشابات. ويمكن أن يتراوح هذا بين دعم تحفيز التعليم خارج المدرسة (التعليم غير النظامي) وتسهيل الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي، ومكافحة الأمية، وضمان تطوير المهارات، والتدريب المهني والتدريب في مكان العمل. وسيعزز الاتحاد الأوروبي بشكل كبير نطاق التزام شركاء الجوار في إيراسموس +، بما في ذلك مستوى تمويل أعلى. وسيجري إيلاء اهتمام خاص لتسهيل مشاركة مؤسسات التعليم العالي في مناطق النزاع في إيراسموس +.

وسيشجع الاتحاد الأوروبي التنقل في التعليم المهني والتدريب للتمكن من توفير دعم أكبر في هذا المجال الأساسي. وسيدعم أيضاً تنقل المتدربين الأوروبيين ومن بلدان الجوار الساعين إلى خبرة عملية في الخارج.

وسيستشير الاتحاد الأوروبي الشركاء في شأن تشكيل هيئة لعمالة وتوظيف الشباب ضمن الشراكة الشرقية. وسيشجع أيضاً التبادلات في شأن التعليم والتدريب وسياسات الشباب بين بلدان المتوسط الجنوبي ضمن المنتديات الحالية للتعاون في المنطقة. وسيدعو الاتحاد الاوروبي مؤسسة التدريب الأوروبية للاضطلاع بدور حيوي في هذا السياق.

وسيدعم الاتحاد الأوروبي السياسات الآيلة إلى مطابقة المهارات واحتياجات سوق العمل، وتحسين التنسيق بين الأوساط الأكاديمية والقطاعية وتطوير مهارات التوظيف للطلاب للوظائف المرتكزة على المعرفة والمستدامة. كما أنه سيدعم مخططات الحوافز لمن درسوا أو استحوذوا على المهارات في الاتحاد الأوروبي للعودة إلى بلدانهم.

الشراكات من أجل النمو

- تطوير الشراكات لدعم الاستثمار والتحديث الاقتصادي
- دور أكبر للقطاع الخاص بتحفيز الاستثمار والإصلاح

- أحلاف جديدة للقطاع الخاص والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومؤسسات التمويل الدولية دعماً لاستراتيجيات النمو أو الوظائف أو الشباب

سيطور الاتحاد الأوروبي مع الجيران الراغبين في ذلك شراكات تشمل قطاعات متعددة لدعم النمو والعمالة والتحديث الاقتصادي. وستجمع هذه القطاعين العام والخاص، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المهتمة، ومؤسسات التمويل الدولية وشركاء آخرين قادرين على مساعدة البلد المعين في وضع استراتيجية تخصص ذكي.

وعلى وجه الخصوص، سيشجع الاتحاد الأوروبي أصحاب المبادرات على العمل مباشرة مع الشركاء في الجوار. ومن المناسب إرسال بعثات دبلوماسية اقتصادية إلى البلدان الشريكة في السياسة الأوروبية للجوار بصورة منهجية أكبر، وحشد طاقات قطاع الأعمال الأوروبي بفاعلية أكبر لدعم التجارة والاستثمار في الجوار. علاوة على ذلك، سيتم استخدام هذه البعثات لتأمين شركاء مناسبين للجيران يقدمون لهم دعماً عملياً لمواجهة تحديات معينة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية، بما فيها تعزيز قاعدة مهاراتهم، وروحية مبادرتهم، وتنويع نشاطهم الاقتصادي.

النقل والترابط

تؤكد الاستشارات على دعم المزيد من الترابط كمجال رئيسي للتعاون

- توسيع شبكة النقل عبر الأوروبية إلى الشركاء الشرقيين
- تحديد شبكات إقليمية في الجنوب لتضمينها في المبادئ التوجيهية لشبكة النقل عبر الأوروبية

يساهم التعاون في الربط والاتصالات الخاصة بالنقل في التنمية الاقتصادية للشركاء ويمكن أن يشكل أداة لتحفيز التعاون ونقطة بداية للتعاون الإقليمي في ما بينهم. وفي الشرق، يعتبر نظام النقل الآمن والمستدام المربوط بشبكة النقل عبر الأوروبية أساسياً لدعم النمو الاقتصادي بين شركاء الجوار والاتحاد الأوروبي. وبذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي توسيع الشبكة إلى الشركاء الشرقيين ودعم الاستثمار الضروري في هذه الشبكة الموسعة مع شركات التمويل الدولية والشركاء الآخرين. وفي الجنوب، يجب السعي إلى التقارب والمواءمة التنظيميين وفق خطة عمل النقل الإقليمية 2014–2020 التي تغطي النقل البحري والجوي وعبر السكك الحديدية والطرق والحضري. في الوقت نفسه، يتعين على الاتحاد الأوروبي تحديد مشاريع البنية التحتية الإقليمية ذات الأولوية وإعداد خرائط دلالية لشبكة النقل عبر المتوسط المستقبلية.

وسيتم تعزيز منطقة الطيران المشتركة من خلال تنفيذ الاتفاقيات الموقعة حتى اليوم مع جورجيا وإسرائيل والأردن ومولدوفا والمغرب (وعلى وشك الإنهاء مع أوكرانيا) والتفاوض في شأن اتفاقيات جديدة. كما يتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز قدرة شركائه على الاستفادة من الطرق البحرية وبنى تحتية محسنة وخدمات ذات صلة.

علاوة على ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي التقارب حول الاتصالات مع شركائه من خلال المجموعات الإقليمية للجهات المنظمة في الشرق والجنوب توالياً وتعزيز التعاون مع الشركاء المهتمين.

أمن الطاقة والعمل المناخي

أظهرت الاستشارات دعماً قوياً لمنح التعاون في مجال الطاقة مكانة أكبر في السياسة الأوروبية للجوار، كتدبير أمني (سيادة الطاقة) وكوسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة

- دعم استقلالية طاقة أكبر من خلال دعم تنويع مصادر الطاقة، وقيام تعاون أفضل في كفاءة الطاقة، والتحول إلى اقتصاد متدني الكربون
- إطار جديد للتعاون مع الشركاء خارج الجوار

بهدف بناء اتحاد طاقة قادر على التكيف والمواجهة، ومع اعتماد سياسة مناخية طموحة في صلبه، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز حوار الطاقة مع بلدان الجوار في أمن الطاقة، وإصلاحات سوق الطاقة ودعم الطاقة المستدامة. ويعتمد بقوة على جواره للتوليد والنقل بسلامة وأمان وبشكل قابل للتوقع، ويتعين عليه تالياً تعزيز حواره مع البلدان الشريكة في شأن أمن الطاقة والإنتاج المستدام. في الموازاة، تعتبر الطاقة أساسية للتطوير المستقر للشركاء أنفسهم وقدرتهم على التكيف والمواجهة.

يحقق بعض الشركاء دخلاً مهماً أو قد يكون مهماً من موارد الطاقة أو موقعهم كبلدان عبور. غير أن الاستقرار الاقتصادي لجميع الشركاء يعتمد بشكل أكبر أو أقل على توازن مستدام بين استهلاك الطاقة وطبيعة إمدادات الطاقة أو إنتاجها. وقد تعتمد بعض البلدان الشريكة في الشرق بشكل مفرط على موردين محددين ولديها تالياً مصلحة أساسية في تعزيز سيادتها من خلال تنويع مصادر التوريد. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في دعم هذه الجهود. ويواجه الآخرون في الجنوب تحديات في إدارة الطلب المتزايد على الطاقة.

وتعتبر المبادرات على غرار سعة التدفق العكسي للغاز لأوكرانيا، واستكمال الممر الجنوبي للغاز، وتحقيق أفضل استخدام لاكتشافات الطاقة الجديدة مع تقييم المخاطر المحتملة والوقاية منها في الوقت نفسه مهمة لتحقيق أمن طاقة عبر أوروبا.

ومن شأن زيادة التعاون الخاص بكفاءة الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، وإدارة الطلب والعمل على التخفيف والتكيف مع التغير المناخي أن تساهم في تطوير اقتصادات أكثر فاعلية وتنافسية وقدرة على التكيف والمواجهة واستقراراً، مع تعزيز سيادة الطاقة والحد من الانبعاثات. ومن المهم دعم التنفيذ الكامل لاتفاقية باريس للمناخ والتطورات التي تلتها، بما في ذلك على وجه الخصوص التزامات شركائنا، لتلبية هذه الأهداف. وسيعمل الاتحاد الأوروبي على تشاطر أفضل الإجراءات وإجراء أبحاث مشتركة، بما في ذلك التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، واعتماد المراقبة الوثيقة للانبعاثات، وإعداد التقارير وأطر التأكد، بما في ذلك في المدى الأطول، وأنظمة تداول الانبعاثات، والتي يمكن ربطها بنظام تداول الانبعاثات للاتحاد الأوروبي عند جهوزه.

ولزيادة فرص الاستثمار والتجارة، سيعزز الاتحاد الأوروبي التكامل الشامل لسوق الطاقة مع جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا من خلال مجتمع الطاقة. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً متابعة التقارب التنظيمي مع شركاء آخرين حول القطاعات ذات المصلحة المشتركة. وبالنسبة إلى البلدان الشريكة في الجوار الجنوبي، سيعرض الاتحاد الأوروبي التعاون، على أساس كل حالة، لتشجيع الإنتاج والتوزيع والتجارة والاستهلاك الفاعل للطاقة. وكخطوة أولى، سيعمل الاتحاد الأوروبي مع الشركاء

المهتمين ووكالة الطاقة الدولية على إجراء مراجعات شاملة لسياسة الطاقة الخاصة بكل بلد، بما في ذلك تحديد العوائق التي تعترض استثمارات الطاقة وتحديد الإصلاحات المناسبة.

وسيدعم الاتحاد الأوروبي التعاون ما دون الإقليمي وفق ما هو مناسب في شرق المتوسط، والمغرب والقوقاز الجنوبي. وفي خارج الجوار، يجب استخدام إطار موضوعي جديد لتطوير العمل مع شركاء على غرار تركيا وكازاخستان وتركمانستان وربما العراق وإيران. وستسهل هذه الخطوة العمل والاستثمارات عبر الإقليمية في شأن هذه المسائل، بالاعتماد على مبادرات ناجحة على غرار INOGATE. وعندما تصبح الظروف ملائمة، في إمكان الاتحاد الأوروبي النظر في إعادة تأطير علاقته مع روسيا في مجال الطاقة على أساس القانونين الدولي والأوروبي.

5.2 بعد الأمن

أظهرت الاستشارات رغبة عارمة بإعطاء الأمن مكانة أكبر في السياسة الأوروبية للجوار لجعل البلدان الشريكة أكثر قدرة على التكيف مع التهديدات الحالية ومواجهتها. وسيفتح التركيز الجديد على الأمن الباب على مجموعة واسعة من مجالات التعاون الجديدة بموجب السياسة الأوروبية للجوار. ومن شأن التعاون أن يتضمن إصلاح قطاع الأمن، وحماية الحدود، ومعالجة الإرهاب والتطرف، وإدارة الأزمات.

في حزيران 2015، أعاد المجلس الأوروبي التأكيد على ضرورة تمكين الشركاء من تجنب الأزمات وإدارتها، بما في ذلك من خلال مشاريع ملموسة لبناء القدرات في نطاق جغرافي مرن. ونظراً إلى التحديات الأمنية الخاصة التي يواجهها الشركاء، يتعين على الاتحاد الأوروبي التركيز على تعزيز التعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن. وبالاعتماد أكثر على الأجندة الأوروبية للأمن[2]، ستتطرق السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى مسائل الإرهاب والحد من التطرف، ومنع الجرائم الخطرة والمنظمة والفساد عبر الحدود، وتحسين التعاون القضائي في المسائل الجرمية، ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، بالامتثال الكامل لحكم القانون والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى ذلك، من الضروري العمل بشكل استباقي مع الشركاء في الجوار لمعالجة الأسباب الجوهرية للتهديدات عبر الحدود والمساهمة في تأمين الحدود المشتركة. وإلى جانب البلدان الشريكة المهتمة، يجب تعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات لمواجهة التهديدات عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، ستتطرق السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى تحديات الأمن المرتبطة بالهجرة والشاملة لمجالات مختلفة، على غرار تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، والتماسك الاجتماعي وحماية/إدارة الحدود.

وستُبذل جهود إضافية لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 حول النساء والسلام والأمن، فضلاً عن قرارات المتابعة ومقاربة جندرية لتخطيط السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وتنفيذها ومراجعتها.

[2] تقرير المفوضية الأوروبية الموجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق: الأجندة الأوروبية للأمن، COM (2015) 185 النهائي

إصلاح قطاع الأمن: ينوي الاتحاد الأوروبي تعزيز الوصول إلى سلطات البلدان الشريكة التي تعنى بالمسائل المرتبطة بالأمن. ويجب دعم البلدان الشريكة المهتمة في إصلاح أمنها المدني والعسكري. وقد يتضمن هذا التعاون النصائح الاستراتيجية والخاصة بالسياسة المتبعة، والأنشطة المؤسسية والمتعلقة ببناء القدرات، والحوارات مع المجتمع المدني، ودعم البرامج الخاصة بأمن المجتمع.

معالجة الإرهاب والحد من التطرف: يهدد الإرهاب والتطرف أوروبا وجيرانها على السواء. لذلك سيعزز الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائه على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحد من التطرف، ومكافحة الإرهاب العنيف، ودعم العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمويل الإرهاب وكبحه من خلال أطر مناسبة لمكافحة تبييض الأموال. وسيكون إشراك المجتمع المدني في الحد من التطرف، لاسيما المنظمات الشبابية أساسياً. كما أن شبكة التوعية على التطرف الحالية والمركز التخصصي التابع لها المُنشأ أخيراً سيشكلان منصة أساسية للتبادل والتعاون. وسيكون التطرق إلى المسائل الأوسع، على غرار العدالة غير الفاعلة، وعدم المساواة بين الجنسين، وخطاب الكراهية، وبطالة الشباب، والأمية جزءاً من جهود أوسع لمكافحة التطرف. وسيكون الحوار الثقافي على غرار الحوار الذي ترعاه مؤسسة آنا ليند أساسياً.

منع الجريمة المنظمة: يمكن أن تهدد الجريمة المنظمة والفساد الاستقرار في المنطقة الأوسع. ويتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه للبلدان الشريكة في مكافحة الجريمة الدولية الخطرة والمنظمة، بما في ذلك مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتفكيك الشبكات الجرمية من خلال تشجيع اللجوء إلى التحقيقات المالية كمكمل لأدوات القانون الجنائي الصرف. ولهذه الغاية، التزمت الأجندة الأوروبية للأمن[3] بتوسيع نطاق عمل "دورة السياسة" (في شأن الجريمة الخطرة والمنظمة) إلى بلدان الجوار. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً استكشاف احتمالات إدخال البلدان الشريكة في شبكات التحقيق المالي الحالية (على غرار شبكات وحدات المعلومات المالية). علاوة على ذلك، سيتابع الاتحاد الأوروبي العمل مع البلدان الشريكة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والتعاون في مجال المخدرات ودعم البلدان الشريكة في تنفيذ سياسات وطنية متكاملة ومتوازنة خاصة بالمخدرات. وحيث تدعو الحاجة، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحسين الإطار القانوني للتعاون القضائي والشرطي مع البلدان الشريكة ويعمل على تنفيذه. ومع الإنتربول، يجب النظر في ضرورة تعزيز قدرة إنفاذ القانون في بلدان الجوار والعمل على تسهيل تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واليوروبول. ومع وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتعاون القضائي في المسائل الجنائية، سيعزز الاتحاد الأوروبي العمل والتعاون بهدف تسهيل التعاون القضائي في التحقيقات في جميع الجرائم الخطرة.

مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني: توفر استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني[4] إطاراً تشغيلياً لمزيد من العمل مع الشركاء في الجوار. ويتعين على الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة لهم لبناء القدرات الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني وقدرة البنى التحتية للمعلومات على التكيف والمواجهة، ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني وإرهابه، بما في ذلك من خلال تحليل التهديدات، وتحفيز التخصص في إنفاذ القانون، والتدريب القضائي ودعم وضع سياسات واستراتيجيات وإنشاء مؤسسات ذات صلة في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تشجيع المصادقة على اتفاقية

[3] الأجندة الأوروبية للأمن (185 (2015) COM النهائي)

[4] استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بأمن الفضاء الإلكتروني: فضاء إلكتروني مفتوح وسالم وآمن (1 (2013)JOIN النهائي)

بودابست لجرائم الفضاء الإلكتروني وتنفيذها مع الشركاء في الجوار. وتشكل الاتفاقية نموذجاً لوضع تشريعات وطنية لجرائم الفضاء الإلكتروني وقاعدة للتعاون الدولي في هذا المجال.

التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية: مساعدة الشركاء على تحسين جهوزيتهم وقدرة الاستجابة لديهم، بما في ذلك من خلال المراكز التخصصية الممولة من الاتحاد الأوروبي.

التعاون في مجال **السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة** والتعامل مع النزاعات التي طال أمدها: يمكن أن يشكل وضع الهيكليات وفقاً للتصميم الأمني والدفاعي للاتحاد الأوروبي إطاراً لتبادل أفضل التجارب، والتعاون حول الأهداف المشتركة، وبناء القدرات. لذلك سيُعطى زخم جديد للتعاون في المسائل المرتبطة بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. وبهدف تحفيز روحية شراكة ومسؤوليات مشتركة، يجب تعزيز مشاركة البلدان الشريكة في مهام السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وعملياتها، وفي المجموعات القتالية للاتحاد الأوروبي، وانضمامها إلى البرامج والوكالات ذات الصلة على غرار وكالة الدفاع الأوروبية والكلية الأوروبية للأمن والدفاع – على أساس كل حالة على حدى. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق حوارات أمنية ودفاعية مع البلدان الشريكة وتسهيل مشاركة الرسميين والمسؤولين من البلدان الشريكة في الدروس في كليات الدفاع ذات الصلة. وعملاً بالمقاربة الشاملة للاتحاد الأوروبي الخاصة بالنزاعات والأزمات الخارجية، سيتم استخدام جميع الوسائل، بما فيها وعند الضرورة بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وعملياتها أو الممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي، لدعم إدارة الأزمات وتسوية النزاعات التي طال أمدها في الجوار.

إدارة الأزمات والاستجابة لها: يتعين على الاتحاد الأوروبي بناء قدرة الإنذار المبكر والوقاية والجهوزية للشركاء والتي تتيح شراكات وثيقة في الحماية المدنية والتعاون مع آلية الحماية المدنية للاتحاد الأوروبي. وسيضع الاتحاد الأوروبي أيضاً تركيزاً أكبر على أوجه الأمن الصحي من خلال تعزيز قدرات البلدان الشريكة لمواجهة التهديدات الصحية بفاعلية، بما فيها الأمراض المعدية. ويمكن النظر أيضاً في مسألة الحصول على الصور التي يوفرها مركز الأقمار الصناعية التابع للاتحاد الأوروبي في ضوء احتياجات الاستجابة للأزمة، وذلك وفقاً لقرار يتخذ بحسب الحالة القائمة. وستكون المرونة في البرمجة واستخدام السياسة الأوروبية للجوار والأدوات المالية الأخرى أساسية في هذه المقاربة. لذلك سيجري تنسيق العمل الأمني ضمن آلية الجوار الأوروبية مع الأنشطة الأوسع نطاقاً للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة/السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، والأعمال الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وللمنظمات الدولية المعنية. كما يجب مضافرة الجهود مع أدوات أخرى وإيجاد روابط مع الأعمال الإنسانية القائمة على مبادئ واحتياجات معينة، فضلاً عن القدرة على التكيف والمواجهة وترسيخ الاستقرار. وعملاً بالمقاربة الشاملة، سيكون دور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالاته أساسياً في تصميم الدعم في القطاع الأمني وتنفيذه.

5.3 الهجرة والتنقل

تؤكد الاستشارات الاهتمام الكبير للشركاء بتعزيز التنقل في اتجاه الاتحاد الأوروبي، وقد جرت في وقت تمر فيه أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين عبر بلدان الجوار. وستعكس السياسة الأوروبية للجوار تعاوناً مكثفاً في مسائل الهجرة النظامية وغير النظامية.

- زيادة التعاون مع الشركاء خارج الجوار
- زيادة الدعم لمن يستقبل ويساعد اللاجئين والمهجرين داخلياً
- تعزيز التعاون في ما يتعلق بالعائدين وإعادة القبول وإعادة الاندماج المستدام

وكذلك

- تحديد أفضل للثغرات في المهارات في الاتحاد الأوروبي لتسهيل الهجرة القانونية المفيدة بصورة متبادلة
- دعم الهجرة الدورية بشكل أفضل
- تشجيع الاعتراف بالمؤهلات
- إطلاق حوارات في شأن التنقل الأكاديمي

كما تظهر أزمة اللاجئين الأخيرة، فإن معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير النظامية والتهجير القسري أساسية لترسيخ الاستقرار في الجوار.

وتؤكد الأجندة الأوروبية حول الهجرة، وخلاصات المجلس الأوروبي في 25 و26 حزيران و15 و16 تشرين الأول 2015، والمؤتمر الرفيع المستوى حول طريق شرق المتوسط وغرب البلقان في 8 تشرين الأول 2015، وقمة فاليتا للهجرة في 11 و12 تشرين الثاني 2015 على الزخم السياسي الجديد لتعميق التعاون مع شركاء السياسة الأوروبية للجوار.

تطوير الشراكات على أساس مقاربة متكاملة

ازداد التعاون مع الشركاء في مسائل الهجرة والتنقل خلال الأعوام القليلة الماضية عبر العديد من الحوارات العميقة حول التأشيرات وعدد من شراكات التنقل. كما أجريت حوارات مع شركاء آخرين في الشرق والجنوب. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون مع الجوار وخارجه – ليس أقله مع البلقان الغربي، وتركيا، وبلدان الشرق الأوسط الموسع، ومنطقة الساحل والقرن الإفريقي. وبهدف تحفيز الإصلاحات وتعزيز التزام البلدان الشريكة في العمل بشراكة أوثق، سيجري تطوير التمييز بين البلدان الشريكة، والعمل بصورة أوثق حول مسائل التأشيرات والتنقل مع من يرغب في العمل مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تحرير التأشيرات وحوارات التسهيل مع الشركاء.

وتجري حوارات إقليمية حالياً على غرار عمليتي الرباط والخرطوم في الجنوب وعمليتي بودابست وبراغ في الشرق، بالإضافة إلى هيئة الشراكة الشرقية المعنية بالهجرة واللجوء للتعاون بين دول المنطقة والبرمجة. ويمكن وضع إطار موضوعي للسماح بتعاون أكثر فاعلية في شأن الهجرة مع بلدان خارج الجوار.

دعم الهجرة والتنقل المفيد بصورة متبادلة

إلى جانب الجهود المبذولة لمعالجة الهجرة غير النظامية، يستمر الاتحاد الأوروبي في الاعتقاد بأنه يجب دعم التنقل والتواصل بين الأشخاص. وينوي الاتحاد الأوروبي دعم أدوات أفضل بهدف تحديد الثغرات في المهارات في سوق العمل الأوروبية وتشجيع الإقرار بمؤهلات مواطني البلدان خارج الاتحاد الأوروبي العاملين فيه.

وسيعزز الاتحاد الأوروبي نطاقه القانوني ويشجع على تنفيذه الكامل والمخصص مع الأخذ في الاعتبار الوضعية الخاصة للشركاء في السياسة الأوروبية للجوار.

في شهر آذار 2016، تنوي المفوضية الأوروبية تقديم مراجعة للتوجيه حول البطاقة الزرقاء للاتحاد الأوروبي لتحسين ودعم تسهيل دخول وإقامة مواطني البلدان خارج الاتحاد الأوروبي من أصحاب المهارات العالية في الاتحاد الأوروبي. ويتعين على الاتحاد الأوروبي تسهيل تمديد التنقل الأكاديمي وتحسين الإطار القانوني لشروط الدخول والإقامة في الاتحاد الأوروبي المطبقة على مواطني بلدان السياسة الأوروبية للجوار لأغراض الأبحاث والدراسات وتبادل التلامذة والتدريب والخدمة التطوعية.

وسيتعاون الاتحاد الأوروبي مع بلدان السياسة الأوروبية للجوار لتشجيع تسهيل الإقرار بالمهارات والمؤهلات وتحقيق تقدم على هذا الصعيد.

وبالتعاون مع الدول الأعضاء، سندعم مخطط لهجرة العمالة الماهرة يتضمن احتمال وضع مخططات تفضيلية لمواطني بلدان السياسة الأوروبية للجوار الراغبين في مزيد من التعاون في شأن الهجرة مع الاتحاد الأوروبي.

وسيجري وضع إطار حوار مع الشركات والنقابات المهنية والشركاء الاجتماعيين بهدف إجراء تقييم أفضل لاحتياجات سوق العمل والدور الذي يمكن أن تضطلع به الهجرة في هذا الخصوص. وفي المدى الطويل، قد تكون مقاربة جديدة للهجرة القانونية مفيدة، على أساس مثال أنظمة "التعبير عن الاهتمام" التي تسمح لأصحاب العمل بتحديد المتقدمين الذين لديهم الأولوية بين مجموعة من المرشحين المختارين مسبقاً.

في السياق عينه، سيتم السعي إلى طرق أكثر فاعلية لبناء الروابط مع المجتمعات الاغترابية، وتعزيز مخططات التنقل الإقليمية، بما فيها التنقل الجنوبي–الجنوبي، والعمل على الهجرة الدورية، بما في ذلك من خلال تقييم الاحتمالات في مجالات ذات صلة (مثلاً الزراعة أو السياحة) وفقاً للتوجيه الخاص بالعمال الموسميين 2014. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً دعم مخططات الهجرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبرامج التدريب لأصحاب المبادرات في البلدان الأوروبية.

إلى ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في السماح للأشخاص المقيمين بصورة مؤقتة في الاتحاد الأوروبي بممارسة أنشطة أعمال أو مهنية أو أنشطة أخرى في بلدهم الأم، مع الإبقاء على إقامتهم الرئيسية في إحدى الدول الأعضاء. كما يجب التطرق إلى المسائل المرتبطة بإجراء التحويلات بفاعلية.

وسوف ننشئ صندوقاً جديداً للمؤسسات المبتدئة لتأمين الرساميل لتعزيز "حركة الأدمغة". وسيدعم هذا الصندوق المهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية بعد إقامتهم في الاتحاد الأوروبي، حتى يتمكنوا من الاندماج من جديد والمساهمة بفضل المهارات والمعرفة التي اكتسبوها في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

وسيستمر الاتحاد الأوروبي في تشجيع خطاب واقعي وعادل حول مسائل الهجرة ومكافحة جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري بشدة، ودعم الحوار بين الثقافات، والتنوع الثقافي والفهم المتبادل.

ضمان حماية من هم في حاجة للحماية

يشهد الجوار الأوسع للاتحاد الأوروبي العديد من الأزمات التي طال أمدها ويستضيف حوالي 40% من اللاجئين والمهجرين داخلياً حول العالم. لذلك يحتاج الاتحاد الأوروبي لاستجابة أكثر تكاملاً وشمولية تعزّز الروابط الأوثق بين الاحتياجات الإنسانية القصيرة الأمد والحلول للمشكلات الأمنية والتنمية الطويلة الأمد.

ويتعين على الاتحاد الأوروبي مساعدة البلدان الشريكة في تطوير أنظمتهما الخاصة باللجوء والحماية بدعم المهجرين بسبب النزاعات، مع اعتبار خاص لأطفال اللاجئين غير المرافقين، لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية، وحماية حقوقهم الإنسانية وعدم هدر طاقتهم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ووضعها في تصرف المجتمعات المضيفة. وستدخل برامج التنمية والحماية الإقليمية الجديدة في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي حيز التنفيذ في سنة 2016، وسيكون برنامج التنمية والحماية الإقليمية في الشرق الأوسط (الأردن ولبنان والعراق) أساسياً لهذه الغاية. ويقضي الهدف بدعم البلدان الشريكة التي تستضيف أعداداً كبيرة من المهجرين من خلال بناء القدرات والمساعدات، في مجال الحماية الدولية واللجوء بشكل أساسي، وجزئياً بزيادة قدرة السكان المهجرين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم على التكيف والتعافي.

التطرق إلى الهجرة غير النظامية

سيعمل الاتحاد الأوروبي مع بلدان السياسة الأوروبية للجوار على معالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير النظامية والتخفيف من وطأتها على مواطني هذه البلدان ومن يمر عبرها.

وسيعمل الاتحاد الأوروبي على إعادة من ليس له أو من لم يعد لديه الحق في الإقامة في الاتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة ومستدامة، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقيات إعادة القبول ووضع مخططات العودة الطوعية وإعادة القبول وتنفيذها الكامل، وفقاً لخطة عمل المفوضية الأوروبية الخاصة بعودة الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية. وسيساعد الاتحاد الأوروبي أيضاً بلدان السياسة الأوروبية للجوار على وضع السياسات الخاصة في هذا الشأن والتي تسمح بعودة الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية التي هي خارج الاتحاد الأوروبي. ويجب تطوير الآليات المناسبة لضمان اندماج من يعودون إلى بلدانهم من جديد ومساهمتهم في الاقتصاد والمجتمع المحليين. وسيجري استخدام جميع الأدوات لزيادة التعاون في شأن عودة الأشخاص وإعادة قبولهم، مما يمنح إعادة القبول تالياً مكانة مركزية في جميع الحوارات مع البلدان الأصلية للمهاجرين بصورة غير نظامية وبلدان عبورهم[5].

ويتعين على الاتحاد الأوروبي دعم جهود وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية خاصة بتهريب المهاجرين ووضع معايير للإدارة المتكاملة للحدود، والعمل مع وكالات الاتحاد الأوروبي المعنية.

[5] خطة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة بعودة الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية، 9 أيلول 2015، (COM(2015)453 النهائي)

دعم التعاون في إدارة الحدود

العمل الاستباقي مع الشركاء في الجوار في مجال إدارة الحدود ضروري لإدارة ضغوط الهجرة بشكل أفضل. وسيكثف الاتحاد الأوروبي عمله على تبادل المعلومات، والقدرة الإدارية والتعاون التشغيلي والفني مع البلدان الشريكة المهتمة. ويمكن إتمام هذا الأمر من خلال التدريب، والأبحاث، ومشاريع بناء القدرات والمشاريع التجريبية مع البلدان الشريكة، لاسيما العمل من خلال وكالات الاتحاد الأوروبي المعنية، بما فيها فرونتكس ويوروبول.

6. البعد الإقليمي

أجريت الاستشارات جزئياً من خلال نماذج التعاون الإقليمي الحالية التي ستستمر قائمة. إلا أن الاستشارات أكدت اهتماماً قوياً بتطوير طرق عمل جديدة مع جيران الجيران.

* تواصل جديد خارج حدود منطقة السياسة الأوروبية للجوار
* أطر موضوعية جديدة للتطرق إلى التحديات المشتركة، مثلاً الهجرة والطاقة والأمن والصحة

في عام 2009، أطلق الاتحاد الأوروبي وستة شركاء شرقيين الشراكة الشرقية على أساس التزام بالقيم الأساسية (بما فيها الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية)، واقتصاد السوق، والتنمية المستدامة والحكم الرشيد. ومنذ ذلك الحين، تطورت الشراكة الشرقية إلى إطار حيوي للتبادل والتعاون في مسائل تتراوح بين التجارة والطاقة، والنقل أو التعليم أو البيئة. وأدرجت قمة ريغا للشراكة الشرقية 2015 تقوية المؤسسات والحكم الرشيد، والتنقل والاتصال بين الأشخاص، وفرص السوق والترابطات كأولويات مشتركة سيتم العمل عليها أكثر مع الشركاء، بما في ذلك ضمن الإطار المتعدد الطرف للشراكة الشرقية. ويعود للاتحاد الأوروبي وشركائه وحدهم تقرير كيفية السير في هذه العلاقات.

لقد شهد التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي تقدماً من خلال الاتحاد من أجل المتوسط. وأثبتت المنظمة بأنها منبر قيم للنقاش السياسي والاقتصادي يؤمن إطاراً للتعاون في مسائل ذات اهتمام مشترك وفي شأن مشاريع تشغيلية في المنطقة. وأوصت العديد من الاستشارات العامة بتعميق هذا التعاون. وتعمل المفوضية الأوروبية والممثلة العليا على ترسيخ هذا التعاون الإقليمي. لذلك سيعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية حيث يكون ذلك ملائماً للاتحاد من أجل المتوسط في جهوده الخاصة بالتعاون الإقليمي.

إلى ذلك، يجب تعزيز العلاقات بين الجيران أنفسهم وكذلك التعاون ما دون الإقليمي في الشرق والجنوب على السواء. وستتم متابعة التعاون الإقليمي حيث أمكن بين الشركاء في الجوار والدول الأعضاء، إلى جانب البلدان المرشحة والمحتمل ترشيحها، من خلال استراتيجيات إقليمية كلية وبرامج تعاون محلية للاتحاد الأوروبي، بهدف استغلال طاقاتها الكاملة.

ويجب أن تضطلع البلدان خارج الاتحاد الأوروبي بدور حيث تتطلب العلاقات والترابطات مع شركاء آخرين أشكالاً أوسع من التعاون. وسيستخدم الاتحاد الأوروبي الأطر الموضوعية لعرض تعاون في الهموم الإقليمية للجوار على الفاعلين من الدولة

والمتعددي الطرف في المنطقة الأوسع، بما في ذلك الشركاء المرشحين للانضمام والشركاء الآخرين. وسيتم استخدام الأطر الموضوعية لتشكل منتدى منتظماً لمناقشة مقاربات السياسة المشتركة، والبرمجة والاستثمار الذي يتجاوز الجوار. وستكون هذه عبارة عن اجتماعات مغلقة للأطراف المهتمة من الجوار الجنوبي أو الشرقي، وستجمع الدول الأعضاء المهتمة، وبلدان الجوار والشركاء الإقليميين مع مؤسسات التمويل الدولية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة الأخرى. وستتم دعوة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث يكون ذلك مناسباً. وسيعتمد شكل الأطر الموضوعية والمعنيين بها على المسألة المطروحة وعلى الهيكليات القائمة. وستشكل الهجرة والطاقة والأمن أولويات محددة.

وتعتبر تركيا دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وجاراً مهماً له وللعديد من البلدان الشريكة. وعند تطوير الأطر الموضوعية التي تتجاوز الجوار، يتعين على الاتحاد الأوروبي العمل بشكل وثيق مع تركيا في مسائل ذات اهتمام مشترك.

وتدهورت علاقات الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الروسي نتيجة الضم غير القانوني لجمهورية القرم ومدينة سيباستوبول وزعزعة استقرار شرق أوكرانيا. وهناك العديد من المسائل المتعلقة بالمنطقة التي يمكن أن يكون التعاون البناء في شأنها مفيداً لناحية مواجهة التحديات المشتركة واستكشاف المزيد من الفرص عندما تسمح الظروف بذلك.

وسيستكمل التعاون في محافل أخرى هذه الالتزامات الإقليمية. ويتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة التواصل مع الشركاء في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الساحل وضمان التلاؤم في هذا الإطار مع العمل الجاري على أجندة ما بعد كوتونو. كما يتعين على الاتحاد الأوروبي العمل مع جميع الشركاء المعنيين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجالات الحوار السياسي والاستثمار والمساعدة. وسيتضمن هذا تطوير الحوار مع جامعة الدول العربية، والتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الإفريقي، واتحاد المغرب العربي، والعمل ضمن إطار منتدى المتوسط الغربي (حوار 5+5). وتحولت مبادرة مضافرة الجهود في البحر الأسود إلى إطار مهم للتطرق إلى المشكلات المشتركة مع تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي. ويتعين على الاتحاد الأوروبي متابعة دعم التعاون الإقليمي وزيادة التنسيق مع مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والهيئات التابعة لها.

وتبرز الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي الخاصة بسوريا والعراق وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" الخطوات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للمساهمة في إعادة السلام والأمن إلى سوريا والعراق. وفي ما يتعلق بإيران، ومع تطبيق الاتفاق الأخير، ثمة مجال لمزيد من التعاون في المسائل الإقليمية، بما فيها الطاقة. ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى، يتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة تواصله مع الشركاء المعنيين بهدف إقامة علاقات قوية ومستدامة ومستقرة مع البلدان في المنطقة.

7. تنفيذ أكثر فاعلية

7.1 مرونة الأدوات المالية

خصص الاتحاد الأوروبي موارد كبيرة لدعم التحدي الرئيسي المتمثل بترسيخ الاستقرار في الجوار مع توفير أكثر من 15 مليار يورو من خلال آلية الجوار الأوروبية للفترة 2014–2020. ولتحسين هذا الوقع أكثر، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة من التمويل الإضافي الكبير عبر تعزيز تعاونه مع مؤسسات التمويل الدولية الرئيسية ومن خلال آلية تسهيل الاستثمار في

الجوار. وسيحدث الاتحاد الأوروبي ويلائم استراتيجياً أدوات المساعدة الفنية (تايكس والتوأمة) لتقديم دعم مخصص. وسيستمر الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في العمل معاً لضمان وصول المساعدة المالية للاتحاد الأوروبي إلى المستفيدين المستهدفين وعدم تحويلها عن طريق الاحتيال.

وستشكل أجندات الشراكة وأولوياتها أساساً لوضع أولويات المساعدة. وستعكس المخصصات الثنائية للبلدان الشريكة أولويات السياسة الأوروبية للجوار ومستوى طموحاتها، وسيستمر الالتزام بالإصلاح وتنفيذه لتوجيه تخصيص الأموال وفق البرنامج المظلة للسياسة الأوروبية للجوار.

وأظهرت التطورات في بلدان الجوار حاجة متزايدة إلى الدعم المالي والاقتصادي الدولي لدعم التحول والاستقرار الضروريين. وتؤمن مجموعة الأدوات الحالية للاتحاد الأوروبي الموارد التي تستهدف مجموعة من المسائل، ولكنها تكون في العديد من الحالات محدودة في الحجم مقارنة مع الاحتياجات التي تم أو يمكن تحديدها. لذلك ستجري المفوضية الأوروبية خلال الأشهر المقبلة تقييماً معمقاً بهدف وضع حلول، لاسيما آلية من شأنها تلبية الاحتياجات المالية لبلدان الجوار بشكل أكثر فاعلية وكفاءة، مع دعم جهود الإصلاح الضرورية التي أجرتها. ويمكن أن يرتكز هذا العمل على تجربتها من خلال الآليات الحالية، بما فيها التي ابتكرت خلال الأعوام الماضية لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ومن الأمثلة على كيفية تفاعل الأدوات المالية للاتحاد الأوروبي بشكل سريع ومرن الاستجابة لمواجهة تداعيات النزاع في سوريا وأوكرانيا. لكن هناك حاجة للمزيد لتسريع المساعدات وضمان تكيفها بصورة أفضل مع الظروف والأولويات السياسية المتطورة سريعاً.

وستسعى المفوضية الأوروبية والممثلة العليا إلى تسريع تقديم المساعدات من خلال توحيد الإجراءات. وسينظران في خيار "وسادة المرونة" ضمن آلية الجوار الأوروبية، أي وضع موارد جانباً لاستخدامها في البرمجة الطارئة للاحتياجات غير المنظورة، خصوصاً لتلك الناجمة عن النزاعات وما بعدها، ودعم اللاجئين، والاستجابة في حالة الأزمات والكوارث، وبرامج الأمن وترسيخ الاستقرار.

وسيولى الاهتمام لتغيير الأنظمة المالية حتى يكون في الإمكان ترحيل الأموال غير المستخدمة ضمن "وسادة المرونة" هذه للسنة التالية. وسيستخدم الاتحاد الأوروبي المراجعة نصف الفصلية لآليات التمويل الخارجي في سنة 2017 للنظر في توحيد الإجراءات الإدارية، وستقدم الاقتراحات حيث تدعو الحاجة لتعديل النصوص القانونية الأساسية.

ومن الضروري تحسين التنسيق بين الجهات المانحة لتحقيق أعلى استفادة من استخدام الموارد، وكذلك لجعل مساهمة الاتحاد الأوروبي أكثر وضوحاً. إلى ذلك، وعندما تتاح الإمكانية، يجب أن تتمحور الاستجابة المشتركة للاتحاد الأوروبي في المنطقة حول صورة الاتحاد الأوروبي التي تعزز اللجوء إلى البرمجة المشتركة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإلى التحليل المشترك من جميع مصادر الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك بعثات الاتحاد الأوروبي، وبعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، والممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي). ويجب أن تسهل المقاربات المبسطة المشاريع المشتركة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالاته.

وسيعزز الاتحاد الأوروبي التنسيق الفاعل للجهات المانحة مع آليات التمويل الأخرى للاتحاد الأوروبي ومع مؤسسات التمويل الدولية والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن العمل من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، والشراكة الشرقية والمنتديات الإقليمية.

7.2 التعميم والتواصل والوصول

سيكون تعزيز التواصل ودعم سياسات الاتحاد الأوروبي في صلب السياسة الأوروبية للجوار الجديدة. وسيساهم التواصل الدبلوماسي العام في شرح أفضل لمبررات سياسات الاتحاد الأوروبي والوقع الإيجابي للخطوات الملموسة للاتحاد الأوروبي. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان تعميم طريقة استخدام أمواله على نطاق أوسع في الجوار خلال الفترة 2014–2020. ويجب أن يكون هذا الانتشار شرطاً للعمل مع الشركاء المنفذين. وسيعزز الدعم لوسائل الإعلام المستقلة والموثوقة والتي تتمتع بالمصداقية. كما يمكن أن يدعم الاتحاد الأوروبي قدرة التواصل الاستراتيجي ضمن الحكومات لتحقيق فهم أفضل لدى الرأي العام وتخطيط الحملات التي تعمم منافع الإصلاح وتكييفها.

وبحسب الاتفاق في المجلس الأوروبي، يتعين على الاتحاد الأوروبي العمل مع الشركاء للتخلص من التضليل والاستجابة بشكل حاسم عند استهداف الاتحاد الأوروبي. وسيسمح الدمج المناسب بين أدوات التواصل الاستراتيجية والتكتيكية الاستباقية للاتحاد الأوروبي وشركائه بمراقبة وسائل الإعلام وتحليلها، وفهم التصورات والمعطيات في البلدان الشريكة، وشرح منافع التعاون لكل بلد مع الاتحاد الأوروبي بهدف تطوير خطاب إيجابي عن الدعم والتعاون بموجب السياسة الأوروبية للجوار.

ومن شأن دور أكبر للدول الأعضاء في وضع أولويات التواصل أن يساهم في ضمان صوت أكثر تلاؤماً للاتحاد الأوروبي. وستعمل بعثات الاتحاد الأوروبي في البلدان الشريكة بشكل وثيق مع ممثلي الدول الأعضاء في تعاونهم مع الجهات المعنية الرئيسية، لاسيما المجتمع المدني. كما أن أنشطة التوعية ضرورية داخل الاتحاد الأوروبي لشرح أهمية أن تكون بلدان الجوار مستقرة وآمنة ومزدهرة بالنسبة إلى استقرار الاتحاد الأوروبي بذاته وأمنه للمواطنين الأوروبيين.

ويتعين على الاتحاد الأوروبي العمل أكثر على أجندة التواصل الدبلواسي العام هذه مع الحكومات، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والأوسط الأكاديمية والمواطنين الآخرين في البلدان الشريكة، لاسيما الشباب، وبما في ذلك من خلال الدبلوماسية العلمية.

الشراكات من أجل الشباب

سيجري دعم العمل مع الشباب في الجوار من خلال ابتكار شراكات من أجل الشباب. وستعزز هذه الشراكات التواصل بين الأشخاص وشبكات الشباب من جميع الأعمار في الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار، لتحفيز الاحترام المتبادل، وفهم المجتمعات وفتحها. ويجب أن يتضمن هذا زيادة كبيرة في التبادلات بين المدارس والجامعات، بما في ذلك احتمال تنفيذ مشروع تجريبي لمدرسة أوروبية في الجوار. وسيشجع رفع الحد الأقصى الحالي لتمويل سفر طلاب برنامج إيراسموس موندوس المزيد من الأوروبيين على الدراسة في البلدان الشريكة بهدف زيادة الروابط بين الدول الأعضاء والبلدان الشريكة.

ومن شأن تطوير نوادي "أصدقاء أوروبا" وشبكات القدامى لمن شارك في أنشطة للاتحاد الأوروبي، وحيث أمكن تطوير شبكات "سفراء شباب" أن تشكل أدوات لتواصل من هذا النوع، إلى جانب إيجاد منتديات لتمكين التبادل بين القادة الشباب وصانعي الرأي المستقبليين من الاتحاد الأوروبي وجواره.

8. الخطوات التالية

يوجز هذا التقرير المشترك عملية الاستشارات الرسمية الخاصة بمراجعة السياسة الأوروبية للجوار. وخلال سنة 2016، ننوي مناقشة الاقتراحات التي تضمنها هذا التقرير المشترك، بالإضافة إلى المواقف الناشئة للاتحاد الأوروبي، مع الدول الشريكة بهدف تحديد شكل العلاقات المستقبلية في ما بيننا بصورة مشتركة، على أساس التوصيات المحددة في هذا التقرير المشترك.